عن «اقلّية سكانية عربية»، مسلمة ومسيحية، ويجب التعامل معها على اساس منحها حقوق «الاقلية السكانية» فقط.

ثالثاً، عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفض الدخول في مفاوضات معها، او اشراكها في اي جزء من اجزاء التسوية السياسية. فالاعتراف بالمنظمة هو اعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في فلسطين، وهو اعتراف يقوّض المرتكزات الايديولوجية الاساسية ليس لليمين الاسرائيلي فحسب، وانما للحركة الصهيونية برمّتها. لذا يتحدّد هدف الحكومة اليمينية باختزال المفاوضات حول القضية الفلسطينية بـ «محادثات داخلية» حول «حقوق اقلية سكانية». يكون اساسها التباحث بشأن تصريف شؤونها الحياتية، من طريق منحها حكماً ذاتياً ضيّقاً، لا يشتمل الارض، وانما يقتصر، فقط، على السكان.

لتثبيت «الخطوط الحمراء» مرتكزات اساسية للسياسة الاسرائيلية الحالية والمستقبلية تسير الحكومة الحالية في اتجاهين متكاملين. الاول، تكثيف القيام بخطوات عملية في الاراضي الفلسطينية المحتلة لتعزيز وصول «الامر الواقع» الى نقطة اللاعودة، وغلق الباب، نهائياً، في وجه «الحل الاقليمي» كأساس للتسوية السياسية. وفي هذا الاتجاه، تقوم الحكومة الاسرائيلية، حالياً، بعملية مكثفة لتوسيع المستوطنات وتشجيع الاستيطان في الاراضي المحتلة، ولفّ القدس بحزام من الاحياء الاستيطانية، وتوجيه اليهود من الاتحاد السوفياتي الى الاستيطان فيها، من أجل ضمان قلب المعادلة الديمغرافية للقدس الشرقية نهائياً. امّا الاتجاه الثاني، فهو الدفع باتجاه عقد «اتفاق تفاهم» جديد مع الولايات المتحدة الاميركية ليحل مكان «مبدأ كيسنجر» الذي انهار بفتح الحوار الفلسطيني ـ الاميركي، ويضمن تثبيت «الاطواق الارتكازية» لليمين الاسرائيلي على عنق السياسة الاميركية تجاه المنطقة. فالحكومة الاسرائيلية تريد ان تربط موافقتها على اجراء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي تحت المظلة الاميركية بالتزام الحكومة الاميركية المسبق بأن الحوار لن يتضّمن الدخول في مواضيع جوهرية تتعلق بالحقوق الفلسطينية الشرعية، ولن يقود الى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولن ينتهي باقامة أي شكل من أشكال الدولة الفلسطينية في فلسطين.

النقطة الثالثة التي تحدّد مسار سياسة حكومة اليمين الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، في هذه الآونة، تتعلق بالتصدي للانتفاضة الفلسطينية، من طريق تطويقها، والحدّ من اثارها الداخلية، والخارجية، في اسرائيل. وتقوم السياسة الاسرائيلية، التي يقودها وزير الدفاع، موشي ارنس، في هذا المجال، على اساس اتباع نهج «تذويب» الانتفاضة. ويتحدّد العمل باتجاه «التذويب» بأربعة مبادىء اساسية:

اولاً: التخفيف، قدر الامكان، من النتائج الاعلامية للانتفاضة، وخاصة على الصعيد الدولي. والهدف الاسرائيلي، في هذا المجال، هو الحدّ من التراكمات الايجابية التي تتركها الانتفاضة على المستوى الدولي، وتقليص التحوّلات الايجابية التي تفرزها لصالح القضية الفلسطينية، على صعيد الرأي العام العالمي. ولتحقيق هذا المبدأ، توصّل ارنس، من خلال عمله السابق كوزير للخارجية الاسرائيلية، الى اقتناع بعدم امكانية القضاء على الانتفاضة بشكل كامل، من طريق القمع العسكري الشامل، دون ان يثير لاسرائيل مشاكل كبيرة على الصعيدين، الداخلي والخارجي. ولذلك، فان استراتيجيته الحالية، كوزير للدفاع، تقوم على قبول التعايش الاسرائيلي مع مستوى محدّد، ومحصور، من الانتفاضة، بحيث يمكن تقليص آثارها على الاسرائيليين، من جهة، وتطويق